اقتصاد

مصرف سورية المركزي.. فكر جديد في سياسة نقدية إصلاحية

عامر شهدا

قرأنا في صحيفة «الوطن» عن اقترح للمصرف المركزي يهدف إلى ضبط منح تسهيلات الحساب الجاري المدين والتأكد من استخدامه في تمويل رأس المال. ما قرأناه يدعونا إلى المقارنة بين معطيات التفكير في وضع سياسة نقدية والكيفية التي يتم من خلالها استخدام أدوات هذه السياسة.

من خلال المتابعة لما يقوم به المصرف المركزي منذ استلام الدكتور دريد درغام له نرى أن المركزي يسعى لتحقيق هدفين الأول استعادة ثقة المجتمع بالمصرف المركزي أي بالليرة السورية عن طريق تثبيت سعر الصرف الذي من المفترض أن تتعاون جهات حكومية مع هذا التثبيت للعمل على تخفيض الأسعار، وبالتوازي يعمل على الهدف الثاني وهو ضبط الكتلة النقدية من خلال سياسات وأدوات لا تؤثر سلباً في الأسعار والقوة الشرائية لليرة السورية ولا ترفع التكلفة في الحصول على التسهيلات الائتمانية، فالضوابط المقترحة حددت سقوف المنح وخلقت آلية لربط رصيد الحساب وحركته بموضوع منح التسهيل واستمراره إضافة إلى وضع ضوابط تمنع ازدواجية المنح أكثر من المصرف لعميل واحد. نمطية تفكير ذكية حيث لم يتطرق المصرف المركزي لرفع سعر الفائدة المدينة للحد من منح التسهيلات التي تؤدي إلى رفع التكلفة.

من المعروف في السياسة النقدية أن يلجأ المصرف المركزي في حالة التضخم إلى سياسة سعر الخصم وسعر الفائدة حيث إن هناك علاقة طردية تربط بين كل من سعر الخصم وسعر الفائدة وأسعار الفائدة القصيرة الأجل. إن اتباع هذه السياسة سيؤدي إلى ارتفاع في تكاليف حصول المصارف على النقود ما سيجبرها على رفع فوائدها كما سيرفع التكلفة للحصول على التسهيلات ويؤدي ذلك إلى الإحجام عن طلبها من المتعاملين وبهذه الطريقة تتم معالجة حالة التضخم، هذه السياسة تتبع في وضع نقدي صحي وليس في أوضاعنا النقدية الحالية.

إن القوة الأساسية للسلطة النقدية المتمثلة بالمصرف المركزي تظهر من خلال قدرتها على زيادة أو إنقاص حجم النقود (الودائع والائتمان) لدى الجهاز المصرفي وكذلك في المجتمع، وذلك عن طريق الاعتماد على مختلف الأدوات والوسائل والأساليب الفنية للسياسة النقدية وأهمها الرقابة غير المباشرة والرقابة المباشرة الكمية والرقابة المباشرة الكيفية، والوسائل الأخرى التي يمكن أن يلجأ إليها المصرف المركزي والتي تشكل في مجموعها موضوع السياسة النقدية. فالاقتراح الذي يعمل عليه المصرف المركزي أتى نتيجة نوع من الرقابة اتبعها المركزي وقام بتحليل نتائجها السلبية والإيجابية ما دفعه للعمل على هذا الاقتراح الذي يشير إلى مهنية وعقلانية القائمين على رسم السياسة النقدية، وخلق آلية لمنح التسهيلات للحساب الجاري المدين الذي يخلق قوة أكبر للمصرف المركزي في إدارة ورقابة الكتلة النقدية المتداولة، والعمل من خلال ذلك على الحد من التضخم من دون أن يؤثر ذلك في الأسعار والقوة الشرائية لليرة السورية وقدرة الدخل على الاستهلاك وسيحد بشكل ملحوظ من موضوع المضاربات في سوق القطع الأجنبي.

وعلى اعتبار أن الموضوع اختصاصي لا بد أن يتم التوضيح من خلال المقارنة مع سياسة سابقة وهنا لا بد من الإشارة إلى منظومة كانت معنية بإدارة النقد ولا نقصد أفراداً بعينهم. فالسياسة التي كانت متبعة أدت إلى ارتفاع الأسعار وإضعاف قدرة الدخل على الاستهلاك حيث تم تحجيم دور المصارف في سوق القطع، إلا أنه لم يتم خلق رقابة على هذه المصارف ما يخص منح التسهيلات الائتمانية، لذلك تعدد منح الجاري المدين بعدة مصارف لمستفيد واحد وهذا ما دعا المركزي اليوم لوضع الضوابط لذلك.

وبالجهة المقابلة قام المركزي باستخدام الفوائد من أجل جمع الكتلة النقدية بالسوري فرفعت المصارف الفوائد على الودائع لتعويض نقص السيولة التي حدثت بالسوري نتيجة شرائها للقطع الأجنبي. وبالوقت نفسه قام المركزي بالمزادات من أجل طرح الدولار للبيع في الأسواق الأمر الذي أدى إلى تخوف المجتمع فقام بسحب ودائعه لشراء الدولار الذي خفض السيولة في المصارف فرفعت فوائدها مره أخرى حتى وصلت إلى حدود ١٥٪، وبالوقت نفسه قامت بمنح الجاري المدين بفائدة عالية قبلها المتعامل على اعتبار أن ما استفاد منه من تسهيل حساب جار مدين لم يستخدمه في تمويل رأس المال وإنما يُستخدمه في المضاربات بسوق القطع، وما يحققه من أرباح من هذه المضاربات تفوق كثيراً الفائدة العالية التي فرضتها المصارف على تسهيلاته. هذه السياسة الناتجة عن نمطية تفكير لمنظومة لا تعبر عن وجود خبرة في إدارة النقد أدت إلى ارتفاع الطلب على الدولار وارتفاع أسعاره وإضعاف القوة الشرائية لليرة السورية وإضعاف قدرة الدخل على الاستهلاك ونتيجة لذلك لا يزال يعاني منه المجتمع حتى تاريخه.

بالختام نحن نأمل أن يترجم اقترح المركزي على أرض الواقع ونعتبره الخطوة الأولى باتجاه رسم سياسة نقدية صحيحة.

وزير الموارد المائية من منبر «الشعب»:

تلوث المنشآت المائية في ريف دمشق جراء اعتداء إرهابي والمشكلة عولجت

واقع مياه الشرب في دمشق نحو الحل.. والتعقيم بثلاثة أضعاف كمية الكلور المطلوبة

الوطن

ناقش مجلس الشعب في جلسته يوم أمس أداء ومهام وآلية عمل وزارة الموارد المائية. حيث أكدت رئيسة مجلس الشعب هدية عباس ضرورة التعاون مع الوزارة في مواجهة الاعتداءات الإرهابية الجبانة التي تطول منشآت وشبكات المياه لابتكار حلول تساعد على تجاوز هذه الصعوبات بما يصب في خدمة الوطن والمواطن.

ولفت وزير الموارد المائية نبيل الحسن إلى تعرض بعض المنشآت المائية في ريف دمشق التي يتم تخزين المياه فيها لضخها يومياً في ليلة الخميس وصباح الجمعة الفائتين لاعتداء إرهابي حيث تم تلويثها بمادة النفط والزيت المحروق والفيول والمازوت والتبن. مبيناً أن الوزارة تمكنت بفضل جهود العاملين في المؤسسات التابعة لها من إنهاء هذه المشكلة والتخلص من المواد الملوثة للمياه من دون أي يكون لها أي رواسب في مجاري المياه في المدينة.

وأكد أن واقع مياه الشرب في مدينة دمشق في طريقها للحل، كما تم تعقيم المياه بمادة الكلور بثلاثة أضعاف الكمية المطلوبة لإنهاء هذه المشكلة. موضحاً أن مدينة دمشق وضواحي الكسوة وصحنايا وأشرفية صحنايا وجرمانا تأخذ كمية من مياه مدينة دمشق، إضافة إلى تغذيتها الذاتية فالوارد الأساسي من دمشق الذي يصل إلينا بشكل يومي هو وارد من نهر بردى بطاقة ١,٥ متر مكعب بالثانية تعادل نحو ١٢٥ ألف متر مكعب وهناك نصف متر مكعب من عين حاروش تعادل بحدود ٤٠ ألف متر مكعب وبحدود ثلاثة ونصف متر مكعب من محطة عين الفيجة تعادل بحدود ٣٤٠ آلاف متر مكعب.

وأشار إلى أنه بعد التغلب على مشكلة التلوث كان هناك خطة للمجموعات المسلحة في هذه المنطقة لتفجير نبع بردى في ثلاث نقاط وضرب محولة عين حاروش بشكل كامل، ولاحقاً تم فتح البوابات القوسية في عين الفيجة وأصبحت المياه في المنطقة تسيل في الأنهار ولا يوجد حالياً في دمشق أي نقطة مياه تصل من هذا المصدر والأنفاق فارغة بشكل كامل.

وبيّن الحسن أن في دمشق ١٨٣ بئراً، حيث يتم منذ شهرين تقريباً العمل فيها من تعميق وتعزيل وإيصال خطوط كهربائية ومولدة مازوت وتعبئة المازوت تحسباً لمثل هذا الحدث. مبيناً أنه في دمشق ليس هناك تغذية كاملة ولكن المياه التي يتم ضخها ذات ضغوط عالية وجيدة والخطة مطبقة منذ بداية يوم السبت وتم تقسيم المدينة إلى ستة قطاعات وكل قطاع إلى ثلاثة أجزاء وعملنا على نظام يوم تغذية ويومين قطع والتغذية تكون بخمس ساعات بالحد الأدنى في المناطق ذات الضغط العالي و١٦ ساعة بالحد الأدنى في المناطق المرتفعة، وهذه الخطة تطبق للمرة الأولى في دمشق منذ سنتين وحالياً لدينا بدائل تغطي جزءاً من حاجتنا.

وفي مداخلاتهم أكد عدد من أعضاء المجلس أهمية زيادة ضخ المياه للمواطنين وتخفيف التقنين في المحافظات كافة والعمل على الاستثمار الأفضل للمياه الجوفية في عدد من المحافظات، داعين إلى ضبط آلية عمليات حفر الآبار وتأمين آليات هندسية لتقوم بالإصلاحات والصيانة في كثير من المناطق.

ودعت عباس أعضاء المجلس إلى تقديم أسئلتهم ومداخلاتهم وتوصياتهم للوزارة وتسليط الضوء على واقع القطاع المائي وعمل الوزارة والمؤسسات التابعة لها سواء كان ذلك إيجابياً أم سلبياً، و«نتوقع من الوزارة أن تبادر إلى التجاوب سريعاً مع كل ما يطرحه الأعضاء».

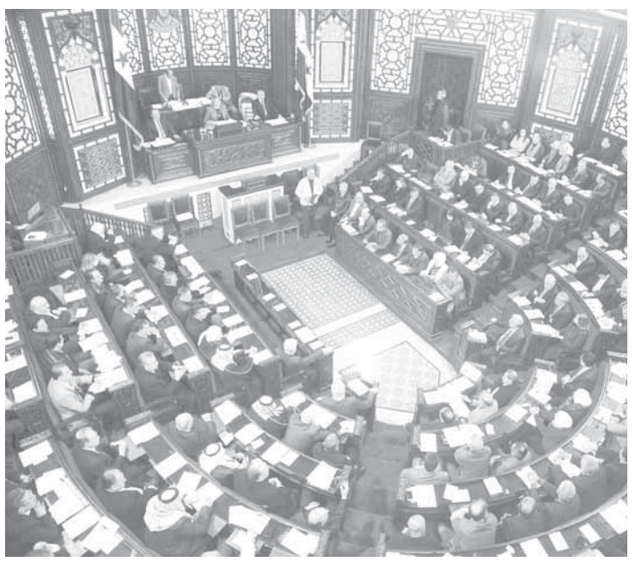

.. والحكومة: صهاريج إضافية توزع المياه مجاناً في دمشق

الوطن

استحوذ الواقع المائي في مدينة دمشق وريفها على حيز كبير من مناقشات مجلس الوزراء يوم أمس. وقرر المجلس استقدام مزيد من صهاريج المياه من المحافظات لزيادة كميات المياه وتوزيعها مجاناً في الأحياء بالتنسيق بين محافظتي دمشق وريفها واستخدام جميع الموارد المتاحة والآبار الاحتياطية لتقليص النقص الحاصل جراء خروج نبع عين الفيجة وعين حاروش عن الخدمة نتيجة التعديات الإرهابية وتحويل المياه إلى مجرى نهر بردى. إضافة إلى استمرار مؤسسات التدخل الإيجابي بطرح كميات إضافية من المياه المعبأة بالسعر النظامي مع الإشارة إلى أن أزمة المياه الحالية مرحلية وتنتهي بمعالجة الموضوع برمته.

وأقر مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية استيراد باصات نقل داخلي جديدة لمدينة دمشق والمحافظات وتوصيف حالة الباصات المتوقفة في شركات النقل الداخلي بالمحافظات والوحدات الإدارية وإصلاحها كاملاً، إضافة إلى تقديم التسهيلات والإعفاءات من الرسوم إلى شركات القطاع الخاص العامل في مجال النقل الداخلي وخاصة أن هذا القطاع كان فاعلا خلال السنوات الماضية. كما قرر المجلس رفد شركات النقل الداخلي بالكوادر البشرية اللازمة من السائقين والفنيين وتفويض وزارة الإدارة المحلية لتنفيذ الإجراءات السابقة ضمن مدة زمنية محددة.

وتوقف مجلس الوزراء مطولاً حول الواقع الخدمي والاقتصادي في مدينة حلب المحررة من الإرهاب مؤخراً وكلّف وزارات الدولة كافة بالعمل على توفير مستلزمات الواقع الخدمي والنهوض بالواقع الاقتصادي ضمن خطة واضحة خلال الفترة القريبة القادمة. وكلف المجلس وزارتي الزراعة والإصلاح الزراعي والنفط وضع آلية جديدة لتأمين احتياجات القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني من المشتقات النفطية، إضافة إلى تكليف شركة محروقات بالتنسيق مع لجان المحروقات في كل محافظة بتأمين حاجة هذا القطاع من المادة بشكل مباشر.

وكلف المجلس وزارة النقل بمتابعة واقع شركات الطيران الخاصة والتدقيق في مؤشراتها والتأكد من عدم مخالفتها لشروط العمل ضمن الأجواء السورية وذلك حفاظاً على سمعة النقل الجوي في سورية.

وبهدف النهوض بقطاع التعاون السكني ليتماشى مع مرحلة إعادة الإعمار وافق المجلس على مشروع قانون تعديل بعض أحكام القانون المتعلق بالتعاون السكني وذلك بعد مرور خمس سنوات على صدوره تبين من خلال التطبيق العملي الحاجة إلى تعديل بعض مواده بهدف مواكبة الظروف الحالية والمستقبلية ومواءمتها. واستمع المجلس إلى عرض قدمه وزير الصناعة أحمد الحمو حول واقع الاستثمارات التابعة للوزارة ولا سيما في مجال صناعة الإسمنت والزجاج والحديد والإطارات.

تتبع للأنظمة الصادرة عن هيئة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب

مدير بورصة دمشق لـ«الوطن»: نظافة الأموال المتداولة مسؤولية المصارف

علي محمود سليمان

بيّن المدير التنفيذي لسوق دمشق للأوراق المالية الدكتور عبد الرزاق قاسم أن التأكد من نظافة الأموال التي تدخل إلى التداول في سوق دمشق للأوراق المالية من مسؤولية المصارف التي تقوم بفتح هذه الحسابات وقبول الإيداع بها، موضحاً في معرض رده على تساؤلات صحيفة «الوطن» حول احتمال أن تشكل البورصة قناة لغسيل أموال بعض الذين أثروا بطريقة غير مشروعة خلال الحرب، وكيف يتم التأكد من نظافة الأموال المتداولة في السوق.

وأشار إلى أن إدارة بورصة دمشق لا تقوم بأي عملية بيع أو شراء للأوراق المالية إلا عن طريق حسابات شركات الوساطة والتي تتم تسويتها ضمن أقنية النظام المصرفي وبالتالي فإن مسؤولية سوق دمشق للأوراق المالية عن مصدر هذه الأموال غير موجودة والمسؤولية تقع بالكامل على النظام المصرفي حيث يتبع للأنظمة الصادرة عن هيئة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

وفيما إذا كان قد طرأ تغييرات كبيرة على المساهمين في البورصة جراء الحرب وظروف الأزمة قال قاسم: «لا أعتقد ذلك فأغلبية الأسهم الموجودة في سوق دمشق للأوراق المالية تعود لمؤسسي تلك الشركات والتي لم تحدث عليها أي تغيرات جذرية». مبيناً أن بقية الأسهم المتاحة للتداول في سوق دمشق للأوراق المالية فقد تم تداول جزء منها في بداية الأزمة نتيجة لعوامل متعلقة بالأزمة وبعد ذلك شهد السوق استقراراً إلى حد كبير في تداولات المستثمرين خلال سنوات الأزمة اللاحقة ويدل على ذلك صغر قيمة الأسهم التي تم تداولها إلى القيمة السوقية الكاملة للشركات المدرجة في السوق حيث بلغت هذه النسبة في عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣ نسبة ٢,٨٪ و١,٨٪ على التوالي. وحول ما قامت به البورصة مع من لديهم محافظ في السوق وهم خارج البلد منذ بداية الحرب، بين مدير بورصة دمشق لـ«الوطن» أن الموضوع بالدرجة الأولى مرتبط بقناعة المصارف وشركات التأمين ومدى سماح مصرف سورية المركزي للمصارف بتكوين محافظ استثمارية في الأوراق المالية، علماً أن هناك عائقاً آخر لتكوين مثل هذه المحافظ وهي أن المسموح للشخصيات الاعتبارية تملكه لا يزيد على ٦٠٪ من أسهم المصارف وشركات التأمين وهذه النسبة هي مشغولة بشكل مسبق. وبالتالي فإن السماح للمصارف بتملك مثل هذه الأسهم يحتاج إلى تعديلات قانونية يسمح لها بتجاوز نسبة ٦٠٪ المخصصة للشخصيات الاعتبارية في ملكية أسهم الشركات المالية المدرجة. ولفت قاسم إلى أن بورصة دمشق كسوق للأوراق المالية لا تقوم بإصدار السندات وينحصر دورها في حال قامت الحكومة أو الشركات المساهمة بإصدار مثل هذه السندات بتأمين تداول هذه السندات عبر سوق دمشق للأوراق المالية، وبأن سوق دمشق على أتم الاستعداد لتأمين مثل هذه التداولات فنظام التداول الموجود في السوق يسمح بتداول هذه السندات بيعاً وشراءً بطريقة كفوءة وشفافة وعندما يتم اتخاذ القرار بتداول مثل هذه السندات واللجوء إليها كمصدر للتمويل نحن على أتم الاستعداد لتأمين تداولها في المستقبل.

«اتحاد التأمين»: مركز استعلامات موحد لتقليل حالات الاحتيال على الشركات

محمد راكان مصطفى

أعد الاتحاد السوري لشركات التأمين دراسة لإنشاء مركز استعلام، يهدف إلى توفير العديد من الميزات التي تؤمن حفظ حقوق شركات التأمين بما يخص حوادث المركبات، وبما يضمن عدم وجود ازدواجية في عقد التأمين وعدد الحوادث التي وقعت على المركبة الواحدة. وبينت الدراسة (حصلت «الوطن» على نسخة منها) أن مبررات إنشاء مركز الاستعلامات الموحد لشركات التأمين إيجاد نظام استعلام وإعلام عن حوادث السيارات الناتجة عن عقود التأمين الإلزامي في الاتحاد السوري لشركات التأمين، والكشف على المركبات المتضررة بالتعاون مع الخبراء المحلفين والطبابة الشرعية بشكل فوري. وأن الهدف من إنشاء نظام مركز الاستعلام تقديم خدمات فورية للمواطنين، والاستجابة السريعة في حال وقوع حادث سير ما في أي منطقة أو محافظة سورية، إضافة إلى تبسيط الإجراءات المعتمدة عند وقوع حادث سير ومعرفة ملابسات الحادث لحظة وقوعه والكشف في مكان الحادث، والاستجابة الفورية في حال وقوع حادث سير في أي منطقة أو محافظة سورية، وإجراء الكشف على الحادث بعد وقوعه مباشرة بما يضمن حقوق المؤمن له وشركات التأمين. بالإضافة إلى متابعة أوضاع المصابين نتيجة حوادث السيارات داخل المشافي، والإجابة عن جميع تساؤلات المواطنين حول عقود التأمين الإلزامي والتغطيات، وتكوين شبكة أساسية ورئيسية لإدارة المخاطر بالتعاون مع شركات التأمين السورية، كما يتيح الحصول على معلومات وبيانات كاملة عن عقود التأمين الإلزامي والحوادث العائدة له، والتقليل بنسبة كبيرة من حالات الاحتيال على شركات التأمين. وبينت الدراسة آلية العمل بنظام مركز الاستعلام، إذ تقوم شركة المرور أو أي جهة رسمية تابعة لوزارة الداخلية عند وقوع حادث سير بالاتصال بالرقم الخاص بمركز الاستعلام وتزويدهم بمكان الحادث بالتفصيل وتاريخ وساعة الحادث وأرقام السيارات المشاركة بالحادث ومن خلال البرنامج يتم تسجيل الحادث برقم خاص به كمرجع لدى الاتحاد وكذلك يتم تحديد شركات التأمين العائدة لها المركبات المتشاركة بالحادث ويتم تحديد اسم الخبير المحلف، ويتم إرسال رسالة نصية إلى شركات التأمين العائدة لها السيارات المشاركة بالحادث وأقرب خبير موجود ضمن منطقة الحادث ومكتب الاستعلام بمحافظة وقوع الحادث لتتم متابعة الحادث.

ميالة: نناقش إضافة مواد جديدة على قوائم إجازات الاستيراد

الوطن

بيّن وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية أديب ميالة أنه يتم حالياً وعلى مستوى مجلس الوزراء مناقشة إضافة العديد من المواد على القوائم المذكورة في إجازات الاستيراد وذلك بعد التنسيق القائم بين الوزارة والعديد من الجهات ذات الصلة.

موضحاً في تصريح لوكالة سانا أن آلية منح إجازات الاستيراد كانت من أهم أعمال الوزارة خلال عام ٢٠١٦. ولفت إلى أن التحديث اليومي لقاعدة بيانات إجازات وموافقات الاستيراد الموافق عليها والممنوحة الذي تقوم به الوزارة يساهم في تعزيز اتخاذ القرارات الخاصة بترشيد الاستيراد وتلبية متطلبات السوق المحلية ومستلزمات العملية الإنتاجية.

وفي سياق متصل بعمل الاقتصاد، بيّن مدير في الهيئة العامة لدعم الإنتاج المحلي والصادرات لـ«الوطن» أن وزارة الاقتصاد ومن خلال مهام الهيئة تعمل على تنشيط الزراعات الساحلية ودعم مشروعات الزراعة المائية والتي يمكن أن تشمل البيوت البلاستيكية واعتماد نظام أو نوع من الزراعات ضمن المياه حيث أثبت هذا النوع من الزراعات تحقيق جدوى اقتصادية مرتفعة وقيمة مضافة عالية وهي من ضمن خطط وزارة الاقتصاد وخطة الهيئة للعام القادم التي تضمنت دعم مشروعات الزراعة المائية في المنطقة الساحلية من خلال إحداث مشاريع نموذجية تعتمد سلسلة القيمة عبر شراكات مع القطاع الخاص إضافة إلى دعم منتجات هذا النوع من الزراعات القابلة للتصدير وذلك باعتماد برنامج تمويل وضمان الصادرات وإحداث الشركات المختصة بالتصدير. وأضاف: إن الوزارة تعمل كذلك على وضع مصفوفة تنفيذية وتحضر خطة لآلية تنفيذية لدعم ورشات تجميع وتصنيع الألبان والأجبان في مختلف المحافظات وذلك من أجل زيادة الإنتاج كماً ونوعاً في صناعة الألبان من خلال أحد عشر مركزاً وأن هذه الورشات ما زالت قيد الدراسة ولم تتضح معالمها النهائية أو طرق ووسائل دعمها بشكل نهائي بعد.

«تموين دمشق»: انخفاض أسعار الزيوت والسمون والسكر هذا الشهر

عبد الهادي شباط

بيّنت مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك بدمشق وجود انخفاضات سعرية طالت عدداً من المواد الأساسية خلال الشهر الحالي في أسواق دمشق، أبرزها انخفاض بنسبة ١٢,٥٪ لسعر السمن النباتي، وكذلك انخفض سعر السكر ١٠٪ في حين سجل سعر الزيت النباتي انخفاضاً بنسبة ٣٪. وبينت الأسعار في المذكرة أن سعر كيلو السكر كان في النصف الأول من الشهر الحالي ٤٠٠ ليرة على حين انخفض في النصف الثاني إلى ٣٦٠ ليرة وكذلك سجل سعر كيلو السمن النباتي ألف ليرة للكيلو وانخفض في نهاية الشهر إلى ٨٧٥ ليرة وكيلو الزيت النباتي انخفض من ٧٧٥ ليرة إلى ٧٥٠ ليرة. بينما ساد الاستقرار جميع المواد والسلع الأخرى مثل الرز وزيت الزيتون والبرغل والدقيق والشاي التي استقر سعر الكيلو بين ٣-٣,٠٢ ألف ليرة واستقر سعر الفروج المذبوح عند ١١٩٠٠ ليرة ولحوم العجل الهبرة ٣٨٠٠ ليرة وكيلو هبرة الغنم قراية ٥ آلاف ليرة. بينما كشفت المذكرة أن الزيادة السعرية التي سجلتها المواد الغذائية هي سعر صحن البيض الذي تحرك منذ بداية الشهر من ١٤٥٠ إلى ١٥٥٠ ليرة بزيادة ١٠٠ ليرة للصحن.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح معاون مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في المديرية محمود الخطيب أن معظم الانخفاضات السعرية التي طالت بعض المواد تعود إلى عاملين أساسيين هما انخفاض سعر المادة عالمياً في حال كانت مستوردة مثل الزيوت والسمون والسكر يضاف إليها استقرار أسعار صرف الليرة أمام الدولار خلال الشهر الحالي.